مسؤول: ترامب كان المستهدف على الأرجح في واقعة إطلاق النار في واشنطن

واشنطن – (رويترز): قال القائم بأعمال وزير العدل الأمريكي تود بلانش أمس إن الرئيس دونالد ترامب ومسؤولين في إدارته كانوا على الأرجح أهدافا لمشتبه فيه أطلق النار على أحد أفراد تأمين مأدبة عشاء رابطة مراسلي البيت الأبيض في واشنطن. وأطلق مسلح النار، في وقت متأخر من مساء السبت بتوقيت الولايات المتحدة، من بندقية على أحد عناصر الخدمة السرية عند نقطة تفتيش في فندق واشنطن هيلتون قبل التصدي له واعتقاله. وأخرجت عناصر الخدمة السرية ترامب وزوجته ميلانيا على عجل من مأدبة العشاء.

وقال بلانش لشبكة (إن. بي.سي نيوز) «يبدو أنه كان ينوي بالفعل استهداف أشخاص في الإدارة، من بينهم الرئيس على الأرجح»، مضيفا أن المشتبه به سافر في الأغلب بالقطار من لوس انجلوس إلى شيكاجو ثم إلى واشنطن العاصمة.

وذكر بلانش أن المشتبه فيه ستوجه إليه أمام محكمة اتحادية اليوم الاثنين اتهامات بالاعتداء على فرد أمن اتحادي وإطلاق النار ومحاولة قتله، مضيفا أنه لا يعلم ما إذا كان هناك صلة لإيران بهذا الهجوم.

وقال ترامب في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض عقب الهجوم إن فرد الأمن نجا بفضل سترته الواقية من الرصاص وإنه في «حالة جيدة». وأكد المتحدث باسم الخدمة السرية خروج العنصر من المستشفى.

وعبر ترامب عن اعتقاده بأنه كان الهدف المباشر للهجوم. ونجا ترامب من محاولتي استهداف سابقتين منذ 2024، وهي فترة اتسمت بتصاعد الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة.

وندد زعماء حول العالم بهذا الهجوم وعبروا عن ارتياحهم لسلامة ترامب وجميع الحاضرين وأكدوا تضامنهم مع الولايات المتحدة. ووصف الأمين العام لحلف شمال الأطلسي مارك روته الهجوم بأنه «اعتداء على مجتمعاتنا الحرة والمنفتحة». وشدد قادة على أن العنف لا مكان له في أي دولة ديمقراطية.

وقالت السفارة البريطانية، التي تتأهب لزيارة الملك تشارلز لواشنطن وتبدأ غدا الاثنين، في بيان إن المناقشات جارية حول ما إذا كانت الواقعة قد تؤثر على التخطيط للزيارة.

وقال مسؤول في إنفاذ القانون إن المشتبه فيه هو كول توماس ألين، من سكان لوس انجلوس ويبلغ من العمر نحو 31 عاما. ولا تزال المعلومات عن خلفية ألين محدودة، لكن منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي أشارت إلى أنه معلم في مدينة تورانس قرب لوس انجلوس بولاية كاليفورنيا.

وقال جيفري كارول القائم بأعمال قائد شرطة واشنطن إن المشتبه فيه كان مسلحا ببندقية ومسدس وعدة سكاكين. وأضاف أن ألين نقل إلى مستشفى لإجراء فحوص، ومن السابق لأونه تحديد دوافعه.

وأضاف كارول أن المعلومات الأولية تشير إلى أن ألين من نزلاء الفندق.

وأثارت هذه الواقعة، التي بدأت الساعة 8:35 مساء السبت (00:35 بتوقيت جرينتش أمس الأحد)، مجددا تساؤلات حول أمن كبار المسؤولين الأمريكيين الذين كان العديد منهم موجودين في قاعة الاحتفالات الكبرى بالفندق.

ومن المرجح أن يركز التحقيق على كيفية تمكن المسلح من إدخال البندقية إلى الفندق، الذي يستضيف مأدبة العشاء السنوية لرابطة مراسلي البيت الأبيض، وهو أحد أبرز الأحداث المدرجة على جدول أعمال واشنطن.

وحضر مأدبة العشاء الرسمية العديد من أعضاء الحكومة ومسؤولون كبار آخرون في إدارة ترامب وسط إجراءات أمنية مشددة. وهذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها ترامب هذا الحدث بصفته رئيسا بعدما قاطعه في السنوات السابقة.

وفي وقت لاحق، تحدث ترامب، محاطا بعدد من أعضاء حكومته ونائبه جيه.دي فانس، إلى صحفيين كان كثير منهم لا يزالون يرتدون ملابس الحفل، في مؤتمر صحفي استثنائي عقد في ساعة متأخرة من الليل داخل غرفة الإحاطة الإعلامية بالبيت الأبيض.

وشهد فندق واشنطن هيلتون، حيث أقيمت مأدبة العشاء، من قبل محاولة اغتيال للرئيس الأسبق رونالد ريجان، أصيب فيها بطلق ناري خارج الفندق في 1981.

وأظهرت لقطات من كاميرات المراقبة نشرها ترامب على منصة تروث سوشال المشتبه فيه وهو يندفع بسرعة عبر نقطة تفتيش أمنية، مما فاجأ أفراد الأمن للحظة قبل أن يسحبوا أسلحتهم.

ولم تطلق أي رصاصة على المسلح الذي تمكن من تجاوز نقطتي تفتيش قبل القبض عليه.

وقال ترامب بعد إلغاء العشاء «كما تعلمون، اندفع من مسافة 50 ياردة، لذا كان بعيدا جدا عن القاعة. كان يتحرك بسرعة كبيرة». وأضاف ترامب أن المسؤولين يعتقدون أنه «تصرف منفردا».

○ منفذ حادث إطلاق النار في حفل مراسلي البيت الأبيض بعد توقيفه. (رويترز)

بدء محاكمة الرئيس السوري السابق بشار الأسد غيابيا في دمشق

دمشق – (أ ف ب): عقدت أمس الأحد أوّل جلسة محاكمة غيابية للرئيس السوري المخلوع بشار الأسد وشقيقه ماهر مع عدد من رموز الحكم السابق، من أبرزهم المسؤول الأمني السابق عاطف نجيب الذي مثل حضوريا أمام المحكمة. وأفاد مصدر قضائي لوكالة فرانس برس، متحفظا عن ذكر اسمه، بأن «الجلسة الأولى من جلسات العدالة الانتقالية تستهل ببدء مسار التحضير لمحاكمة غيابية للمجرم بشار الأسد وشقيقه ماهر، إضافة الى محاكمة حضورية لعدد من المسؤولين الأمنيين والعسكريين، وأولهم المجرم عاطف نجيب» الذي أوقف في يناير 2025.

وحضر نجيب مكبّل اليدين إلى قاعة المحكمة في دمشق، وفق ما شاهد مراسل لوكالة فرانس برس، وهو قريب الرئيس المخلوع بشار الأسد، وتولى سابقا رئاسة فرع الأمن السياسي في درعا (جنوب) حيث اندلعت شرارة الاحتجاجات الشعبية عام 2011، ويعتبر المسؤول عن حملة قمع واعتقالات واسعة في المحافظة. واستهلّ قاضي محكمة الجنايات فخر الدين العريان الجلسة بالقول «نبدأ اليوم أولى محاكمات العدالة الانتقالية في سوريا... تشمل متهما ملقى القبض عليه، موجود في قفص الاتهام، وتشمل متهمين هاربين من وجه العدالة» قبل أن يتلو تباعا أسماء رموز آخرين من حقبة الحكم السابق، على رأسهم الرئيس المخلوع بشار الأسد وشقيقه ماهر الأسد، سيحاكمون «غيابيا».

وفرّ الأسد إلى روسيا غداة وصول فصائل المعارضة بقيادة هيئة تحرير الشام إلى دمشق في ديسمبر 2024، منهية أكثر من خمسة عقود من حكم عائلته لسوريا، بينها 24 عاما أمضاها في السلطة خلفا لوالده حافظ الأسد. ولم يستجوب القاضي المتهم عاطف نجيب خلال هذه الجلسة، معلنا أنها مخصصة «للإجراءات الادارية والقانونية الخاصة بالتحضير»، وأعلن عن جلسة محاكمة ثانية في العاشر من مايو. وأكّد المصدر القضائي أن المحاكمات الحضورية ستشمل وسيم الأسد، أحد أقرباء الرئيس المخلوع، والمفتي السابق بدر الدين حسون، ومسؤولين عسكريين وأمنيين آخرين أوقفتهم السلطات الجديدة تباعا خلال الأشهر الماضية وسيحاكمون بتهم ارتكاب فظائع بحقّ السوريين. وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري، يتيح المسار الغيابي لمحكمة الجنايات السير في إجراءات ملاحقة متهمين غير موقوفين أو فارّين، بعد تبليغهم وإمهالهم وفق الأصول. وفي حال عدم مثولهم، يمكن للمحكمة أن تنظر في التهم الموجهة إليهم وفي دعاوى التعويضات الشخصية، وأن تصدر حكما غيابيا في نهاية المسار. ويشكل مصير عشرات آلاف المفقودين والمعتقلين في سوريا، والمقابر الجماعية التي يُعتقد أن الحُكم السابق دفن فيها معتقلين قضوا تحت التعذيب، أحد أبرز وجوه المأساة السورية بعد نزاع تسبب بمقتل أكثر من نصف مليون شخص. واندلعت الاحتجاجات المناهضة للأسد في درعا بجنوب سوريا في 15 مارس 2011، بعد توقيف أطفال كتبوا شعارات مناهضة للرئيس السوري في حينه على جدران مدرستهم، وتعرّضوا للتعذيب على أيدي قوات الأمن. وعقب اندلاع الاحتجاجات، أُبعد عاطف نجيب الذي حمّل المسؤولية عن حملة القمع في درعا، عن منصبه. وفي أبريل 2011، أدرجته الولايات المتحدة على لائحة عقوبات على خلفية «انتهاكات لحقوق الإنسان».

○ قريب الرئيس السوري المخلوع عاطف نجيب خلال المحاكمة. (أ ف ب)

يوميات سياسية

البحرين تفند الادعاءات المضللة

السيد زهره

تحدثت في مقال أمس عن الموضوع المطول الذي نشره موقع «بي بي سي نيوز» تحت عنوان «كيف تعيد دول الخليج رسم حدود الولاء؟» والذي يعرض الإجراءات الأمنية التي اتخذتها دول مجلس التعاون، والبحرين والكويت بالذات، في ظل العدوان الإيراني، وفندت بعض ما جاء به وخصوصا فيما يتعلق بمعنى وحدود الولاء الوطني.

موضوع «بي بي سي» ينطوي على مغالطات كثيرة حول ما أقدمت عليه البحرين والكويت من إجراءات أمنية، لكن أخطرها ثلاثة:

أولا: يفسح موضوع الـ«بي بي سي» المجال لمسؤولين في منظمات دولية ولأفراد في البحرين والكويت لترديد القول بأن الإجراءات التي أقدمت عليها البلدان انتهاك لحريات الرأي والتعبير.

مجرد إفساح المجال لترديد هذا القول منتهى الاستفزاز والاستهانة بالشعوب الخليجية العربية وما تعرضت له.

لنلاحظ أن الحديث هنا هو عن إجراءات اتخذتها البحرين والكويت بحق أفراد شبكات تخابر مع إيران أثناء العدوان على دول مجلس التعاون، وضد أفراد أعربوا عن تأييدهم للعدوان وأمدوه بمعلومات أمنية عبر شبكات التواصل أو غيرها.

هذه جرائم خيانة عظمى من الإجرام اعتبارها حرية رأي وتعبير. ليست هناك أي دولة في العالم تفعل هذا. في كل الدول وأولها الدول الغربية مجرد وجود تهديدات أو أخطار أمنية داخلية مبرر كاف لتجريم أي عمل يهدد الأمن من دون النظر نهائيا إلى مسألة حرية التعبير، فما بالك بإجراءات وقت الحرب والعدوان على الدولة.

ثانيا: موضوع الـ«بي بي سي» على لسان بعض الذين آخذ آراءهم في البحرين والكويت يلمحون إلى أن القضية لها بُعد طائفي على اعتبار أن الذين ألقي القبض عليهم هم من الشيعة.

وهذا تضليل وكذب. لو أن الذين ارتكبوا جرائم الخيانة هذه كانوا من أي طائفة أخرى، أو من أي دين آخر لكان قد تم اتخاذ نفس الإجراءات بحقهم، فالأمر يتعلق بقضية وطنية كبرى لا علاقة لها بالطوائف والأديان.

ثم إن الخطاب السياسي والإعلامي في البحرين والكويت ليس فيه شبهة طائفية ولا يربط أبدا بين هؤلاء المجرمين وبين الشيعة بشكل عام.

ثالثا: ومن أغرب وأسخف ما في موضوع الـ«بي بي سي» اعتباره، على لسان من يسميهم «متابعين» أن ربط مسألة المواطنة بمعايير الولاء للدولة يمثل «توجها نحو تشديد المقاربة الأمنية؟».

إن لم تكن المواطنة مرتبطة بالولاء للوطن فبماذا ترتبط إذن؟.. هل تستقيم المواطنة مثلا مع خيانة الوطن؟

المهم أنني توقفت بكثير من الإعجاب عند البيان الذي أرسلته السلطات البحرينية إلى موقع الـ«بي بي سي» توضيحا للموقف وتفنيدا للادعاءات المثارة بشأن التوقيفات ونشره الموقع في الموضوع.

بحسب الموقع فقد أرسل متحدث حكومي بحريني هذا البيان، وأغلب الظن أن مركز الاتصال الوطني هو الذي فعل هذا.

من المهم أن ننشر نص ما جاء في البيان البحريني ونشره موقع الـ«بي بي سي»، وهو على النحو التالي:

«في إطار جهود البحرين لحفظ أمنها واستقرارها، ومجابهة تداعيات العدوان الإيراني السافر الذي تتعرّض له، تم القبض على عدد من الأشخاص، إثر ارتكابهم أفعالاً مجرّمة قانوناً، من بينها التخابر مع دولة أجنبية (إيران)، والتواصل مع جهات إرهابية مثل «الحرس الثوري الإيراني»، إضافة إلى بث أخبار كاذبة ومحتويات مضلّلة عبر منصّات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يشكّل دعماً للعدوان الإيراني وخلاياه الإرهابية». ويضيف البيان «أنّ الإجراءات القانونية اللازمة قد اتُّخذت، وأحيل المذكورون إلى النيابة العامة، التي باشرت إجراءاتها في التعامل مع هذه الوقائع وفقاً لأحكام قانون العقوبات وقانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، وبما يتّفق مع قانون الإجراءات الجنائية، مع إخلاء سبيل من لم تثبت الأدلة إدانته. وهذه الإجراءات القانونية المتّخذة تستند حصراً إلى أفعال مجرّمة، من دون أيّ تمييز، التزاماً بمبدأ المساواة أمام القانون، وأنّ أيّ ادّعاء بخلاف ذلك غير صحيح، وحرية التعبير حقّ دستوري مكفول، يُمارَس في إطار من المسؤولية والضوابط القانونية التي توازن بين صون الحقوق وحماية الأمن الوطني والنسيج المجتمعي، من دون تهاون».

على هذا النحو من الوضوح والحسم رد مركز الاتصال الوطني على الادعاءات.. «الإجراءات اتخذت ضد أفراد ارتكبوا جرائم شنيعة، من بينها التخابر مع دولة أجنبية. والإجراءات تمت وفقا لأحكام القانون وعبر تحقيقات النيابة العامة ومن تمت تبرئتهم أفرج عنهم. والإجراءات تمت من دون أي تمييز، أي لا علاقة لها باي طائفية، ولا بحرية التعبير المكفولة».

يجب أن نشكر مركز الاتصال الوطني على تفنيده الهادئ المنطقي الحاسم على الادعاءات المثارة.

هذا نهج مهم يجب أن يستمر لأن حملة التشويه لمواقف وإجراءات البحرين والكويت وكل دول مجلس التعاون لن تتوقف في الفترة القادمة.

الأمم المتحدة: هجوم بطائرة مسيرة يستهدف شاحنة مساعدات في السودان

الخرطوم – (أ ف ب): أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمس، عن تعرّض قافلة مساعدات تابعة لها لهجوم بطائرة مسيرة في شمال دارفور بالسودان، ما أدى إلى تلف جميع المواد الإغاثية التي كانت تنقلها. وأوضحت المنظمة في بيان أن الهجوم الذي وقع الجمعة استهدف شاحنة كانت «تحمل معدات إيواء طارئة وكانت في طريقها إلى مدينة طويلة حيث لجأ أكثر من 700 ألف نازح بعد فرارهم من القتال في مناطق أخرى في دارفور». وأكدت المفوضية أن «جميع الإمدادات تلفت في الحريق الذي اندلع جراء الهجوم»، مشيرة إلى عدم وقوع إصابات بشرية. وحذرت من أن ذلك يحرم النازحين من المساعدات بينما يعيشون في ظروف «مزرية» بلا مأوى. وأعربت المنظمة عن «قلق بالغ» إزاء ارتفاع وتيرة الهجمات بالطائرات المسيرة، التي أسفرت عن مقتل مئات المدنيين. وكان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية توم فليتشر قال إن «نحو 700 مدني قُتلوا في قصف بطائرات مسيّرة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الحالية». والسبت، قُتل سبعة أشخاص على الأقل وأصيب 22 في هجوم بطائرة مسيرة على مدينة الأبيض عاصمة شمال كردفان، بحسب ما أفاد مصدر طبي بالمدينة وكالة فرانس برس. وقال المصدر إن الهجوم استهدف «حيا سكنيا مكتظا» من دون تحديد الجهة المسؤولة عنه. وتحاول قوات الدعم السريع إعادة فرض الحصار على مدينة الأبيض منذ أشهر، فيما تشتد المعارك في أنحاء منطقة كردفان جنوبي السودان، ما أدى إلى مقتل الآلاف، وذلك بعد إحكام الدعم السريع سيطرتها على إقليم دارفور المجاور. وفي فبراير الماضي، قصفت طائرة مسيرة مستودعا لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في مدينة كادقلي التي تعاني من المجاعة في ولاية جنوب كردفان. وفي الشهر ذاته، أسفر هجوم نُسب الى قوات الدعم السريع على قافلة إنسانية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في شمال كردفان عن مقتل شخص وإصابة آخرين، بحسب الأمم المتحدة.

وأسفرت الحرب المستمرة في السودان لأكثر من ثلاث سنوات عن مقتل عشرات الآلاف ونزوح أكثر من 11 مليونا وانتشار المجاعة في بعض المناطق بدارفور وكردفان. وبحسب تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يعاني نحو 29 مليون شخص في السودان، أي أكثر من 60 بالمائة من السكان، من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

مقتل وزير الدفاع المالي والطوارق يسيطرون على كيدال مع تجدد القتال

باماكو – (أ ف ب): قُتل وزير الدفاع المالي الجنرال ساديو كامارا في هجوم على منزله قرب باماكو يوم السبت، وفق ما أفادت عائلته ومصدر حكومي أمس الأحد، مع سيطرة المتمردين الطوارق المتحالفين مع تنظيم القاعدة على مدينة كيدال (شمال) وتجدد المعارك مع الجيش المدعوم من مرتزقة روس. وقال أحد أفراد عائلة كامارا «في هجوم كاتي، قُتل الوزير كامارا مع زوجته الثانية وطفلين صغيرين». وأكد مصدر حكومي «لقد فقدنا شخصا عزيزا جدا، وزير الدفاع. لقد سقط في ساحة الشرف».

واستهدف السبت منزل كامارا (47 عاما) بانفجار سيارة مفخخة، خلال هجوم منسّق بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة للقاعدة والمتمردين الطوارق من جبهة تحرير أزواد على أهداف قرب باماكو وفي عدد من المدن الرئيسية. وتجددت الاشتباكات أمس الأحد في عدة مناطق، بما في ذلك كاتي بالقرب من باماكو، وغاو، وسيفيري. وفي كيدال بشمال البلاد، أعلن المتمردون الطوارق التوصل إلى «اتفاق» يقضي بانسحاب الجنود الروس التابعين لـ«فيلق إفريقيا» من المدينة التي قالوا إنهم صاروا يسيطرون عليها «بالكامل».

وقال قيادي في جبهة تحرير أزواد لوكالة فرانس برس الأحد «تم التوصل إلى اتفاق يسمح للجيش وحلفائه في فيلق إفريقيا بمغادرة المعسكر رقم 2، حيث كانوا متحصنين منذ أمس». وأفاد أحد سكان كيدال وكالة فرانس برس «رأينا موكبا عسكريا يغادر، لكننا لا نعرف تفاصيل الوضع.. مقاتلو الحركات المسلحة هم من ينتشرون في الشوارع الآن». استعاد الجيش المالي، بدعم من مقاتلين من مجموعة فاغنر الروسية (فيلق إفريقيا حاليا)، مدينة كيدال، معقل تمرد الطوارق، في نوفمبر 2023، منهيا بذلك أكثر من عقد من سيطرة المتمردين.

تواجه مالي تمرد الطوارق والعنف الجهادي منذ أكثر من عقد، لكن الهجمات التي بدأت السبت غير مسبوقة منذ أن سيطر مجلس عسكري على السلطة عام 2020. وأعلنت جبهة تحرير أزواد أنها سيطرت على عدة مواقع في منطقة غاو في شمال البلاد أيضا. ولم تعلن الحكومة حتى مساء السبت سوى إصابة 16 مدنيا وعسكريا و«أضرار مادية محدودة»، مضيفة أن «الوضع تحت السيطرة تماما في جميع المناطق التي تعرضت للهجوم». من جهته، دان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في بيان السبت «التطرف العنيف» في أعقاب الهجمات، ودعا إلى «دعم دولي منسق للتصدي للتهديد المتنامي للتطرف العنيف والإرهاب في منطقة الساحل، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة». تقع مدينة كاتي قرب العاصمة باماكو، وهي معقل للمجلس العسكري الحاكم، ومن المناطق التي تجددت فيها الاشتباكات الأحد، حسب ما أفاد شهود وكالة فرانس برس. وتحدثت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي تقاتل منذ سنوات ضد الجيش، عن «نصر» معتبرة إياه نتيجة عمل جاد وتنسيق مع «شركائها» و«بمشاركة فعليّة من طرف إخواننا في جبهة تحرير أزواد». وأعلنت الجماعة في بيان بالعربية مسؤوليتها عن هجمات استهدفت السبت «مقر الرئيس المالي آسيمي غويتا» و«مقر وزير الدفاع المالي ساديو كامارا» و«مطار موديبو كيتا في العاصمة» و«استهداف المواقع العسكرية في مدينة كاتي» المجاورة لباماكو.

○ وزير الدفاع المالي القتيل. (أ ف ب)